

الكرب العقلي والتعويض عنه

كارثة فوكوشيما نموذجاً

Mental distress and compensation for it Fukushima disaster as a model

لونا فرحات

جامعة ظفار (سلطنة عمان)، lounafarhat@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/04/18

تاريخ القبول: 2021/03/22

تاريخ الاستلام: 2021/03/08

الملخص:

تعتبر حادثة فوكوشيما أضخم كارثة نووية أعقبت كارثة تشيرنوبل في العام 1986. فما حدث في اليابان في 11 آذار /مارس من العام 2011 كارثة ثلاثية. لم يقع التسرب الإشعاعي في مفاعل فوكوشيما الياباني بفعل عطل أو خطأ أثناء الصيانة أو في أي مرحلة من مراحل تشغيل المفاعل. فقد اجتمعت ثلاث كوارث في وقت واحد زلزال تبعه تسونامي تبعه تسرب إشعاعي. وبحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، زلزال بقوة تسع درجات على مقياس ريختر ضرب منطقة توهوكو على الساحل الباسيفيكي الياباني وتسبب الزلزال في حدوث حركات أرضية ارتجاجية أثرت في هياكل المفاعل النووي فوكوشيما دايتشي ونظمها ومكوناتها. لم تنتهي الكارثة هنا بل أعقب الزلزال سلسلة أمواج التسونامي بلغ ارتفاع موجاته 15 متراً ألحقت أضراراً بالغة بالمناطق الساحلية وأدت إلى مقتل 15891 شخصاً وفقدان 2579. أمواج تسونامي المرتفعة أدت أيضاً إلى فقد محطة فوكوشيما دايتشي النووية لتوليد الطاقة الكهربائية الواقعة على امتداد الشاطئ قدرتها الرئيسية على التبريد مما أحدث أضراراً بالغة في قلب المفاعل وأدى ذلك إلى تسرب إشعاعي صنف في الدرجة السابعة حسب المقياس الدولي لتصنيف الأحداث النووية. تستعرض هذه الورقة الأضرار الناجمة عن حادثة فوكوشيما وموقف القضاء الياباني من دعاوى التعويض عن الأضرار "غير الإشعاعية" التي لحقت بالضحايا وتحديدًا ستركز الدراسة على الأحكام القضائية الصادرة في قضايا التعويض عن الكرب العقلي التي تعتبر من السوابق القضائية في مجال التعويض عن الأضرار الناتجة عن الحوادث النووية. وهو ما يطرح بقوة فكرة التوسع في مفهوم الضرر النووي الذي لم يعد يقتصر على الإصابة الجسدية بالإشعاع النووي

الكلمات المفتاحية: الحوادث النووية، حادثة فوكوشيما، الضرر النووي، الكرب العقلي، المسؤولية عن الضرر النووي.

Abstract:

The Fukushima accident is the largest nuclear disaster after the Chernobyl disaster in 1986. What happened in Japan on March 11, 2011 is a triple disaster. The radiation leak at the Japanese Fukushima reactor was not caused by a malfunction or error during maintenance or at any stage of operation of the reactor. Three disasters met simultaneously with an earthquake followed by a tsunami followed by a radiation leak. According to the IAEA report, an earthquake measuring nine on the Richter scale hit the

Tokyo region on Japan's Pacific coast and caused seismic ground movements that affected the structures, systems and components of the Fukushima Daiichi nuclear reactor. The disaster did not end here, but the earthquake was followed by a 15-metre-high tsunami that severely damaged coastal areas, killing 15,891 people and losing 2,579. The high tsunami also led to the loss of the Fukushima Daiichi nuclear power plant along the coast, causing severe damage to the reactor core and resulting in a 7th-class radiation leak according to the international standard of the classify nuclear events. The study will be limited to judicial judgements in cases of mental distress compensation, which are considered a precedent case law in the area of compensation for damages resulting from nuclear accidents. This strongly presents the idea of expanding the concept of nuclear damage, which is no longer limited to physical injury to nuclear radiation.

key words : nuclear accidents, Fukushima disaster, nuclear damage, mental anguish, liability for nuclear damages

مقدمة :

تعتبر حادثة فوكوشيما أضخم كارثة نووية أعقبت كارثة تشيرنوبل في العام 1986 . فما حدث في اليابان في 11 آذار /مارس من العام 2011 كارثة ثلاثية . لم يقع التسرب الإشعاعي في مفاعل فوكوشيما الياباني بفعل عطل أو خطأ أثناء الصيانة أو في أي مرحلة من مراحل تشغيل المفاعل . فقد اجتمعت ثلاث كوارث في وقت واحد زلزال تبعه تسونامي تبعه تسرب إشعاعي . وبحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، زلزال بقوة تسع درجات على مقياس ريختر ضرب منطقة توهوكو على الساحل الباسيفيكي الياباني وتسبب الزلزال في حدوث حركات أرضية ارتجاجية أثرت في هياكل المفاعل النووي فوكوشيما دايتشي ونظمها ومكوناتها . لم تنتهي الكارثة هنا بل أعقب الزلزال سلسلة أمواج التسونامي بلغ ارتفاع موجاته 15 مترا ألحقت أضرارا بالغة بالمناطق الساحلية وأدت إلى مقتل 15891 شخصا وفقدان 2579. أمواج تسونامي المرتفعة أدت أيضا إلى فقد محطة فوكوشيما دايتشي النووية لتوليد الطاقة الكهربائية الواقعة على امتداد الشاطئ قدرتها الرئيسية على التبريد مما أحدث أضرارا بالغة في قلب المفاعل وأدى ذلك إلى تسرب إشعاعي صنف في الدرجة السابعة حسب المقياس الدولي لتصنيف الأحداث النووية. فقد تجاوزت الحركات الأرضية وارتفاعات أمواج التسونامي المسجلة بكثير افتراضات المخاطر التي وضعت في التصميم الأصلي للمفاعل. اضطرت السلطات اليابانية أن تتخذ إجراءات فورية* كان من بينها إخلاء فوري إجباري تبعه إخلاء طوعي للسكان القاطنين قرب المفاعل المذكور. تستعرض هذه الورقة الأضرار الناجمة عن حادثة فوكوشيما وموقف القضاء الياباني من دعاوى التعويض عن الأضرار " غير الإشعاعية " التي لحقت بالضحايا. فقضايا التعويض التي رفعت أمام المحاكم اليابانية تقدر بآلاف الدعاوى منها ما هو إداري ومنها ما هو مدني و أيضا جزائي . وستقتصر الدراسة على أحكام قضائية في قضايا التعويض عن الكرب العقلي التي تعتبر من السوابق القضائية في مجال التعويض عن الأضرار الناتجة عن الحوادث النووية. وهو ما يطرح بقوة فكرة التوسع في مفهوم الضرر النووي الذي لم يعد يقتصر على الإصابة الجسدية بالإشعاع النووي.

تساؤلات الدراسة:

* قامت السلطات اليابانية بإغلاق 54 مفاعل نووي كانت تعمل بالبلاد.

حادثة فوكوشيما نتجت عن أسباب طبيعية كارثية وصفت بالاستثنائية . وهنا تطرح تساؤلات عدة يمكن تحديدها فيما يلي :

أولاً : ما هو مفهوم الضرر النووي ؟ وما هي الأضرار التي نجمت عن حادثة فوكوشيما؟

ثانياً: هل يتحمل مشغل المنشأة النووية (شركة تيبكو) المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الكارثة أم يعفى من أية مسؤولية لأن التسرب الإشعاعي حدث بسبب كارثتين طبيعيتين استثنائيتين؟

ثالثاً: هل تشترك الحكومة مع مشغل المنشأة النووية في المسؤولية؟ وما هي أسس مسؤولية الحكومة عن الكارثة ؟

رابعاً: ما هو موقف القضاء الياباني من دعاوى التعويض وكيف تعاملت مع الأضرار "غير النووية" وتحديد الكرب العقلي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، قسمت الدراسة إلى :

المبحث الأول : المسؤولية عن الضرر النووي وفقاً للمعايير الدولية المستقرة

المطلب الأول : مسؤولية مشغل المفاعل النووي

المطلب الثاني : نطاق مسؤولية مشغل المنشأة النووية

المطلب الثالث: حالات الإعفاء من المسؤولية

المبحث الثاني : كارثة فوكوشيما والقانون الياباني

المطلب الأول: المسؤولية عن الحوادث النووية في القانون الياباني

المطلب الثاني : الأضرار الناجمة عن تسرب الإشعاع النووي من مفاعل دايتشي

المطلب الثالث : الكرب العقلي الناتج عن حادثة فوكوشيما أمام القضاء الياباني

الخاتمة : نتائج وتوصيات

المبحث الأول

المسؤولية عن الضرر النووي وفقاً للمعايير الدولية المستقرة

المطلب الأول : مسؤولية مشغل المفاعل النووي

لم تتبنى الإتفاقيات الدولية النازمة للأنشطة النووية ومن بينها انشاء وتشغيل المفاعلات النووية قواعد المسؤولية التقليدية التي تقوم على أساس الخطأ وإثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر الناتج عنه. لأن اعتماد هذا النوع من المسؤولية سيؤدي إلى ضياع حقوق المتضررين من التلوث النووي لصعوبة إثبات هذه العلاقة. فكان لابد من اعتماد نظرية تتفق وتتلاءم مع التطور التكنولوجي خصوصاً فيما يتعلق بالأنشطة النووية . فلا يشترط الخطأ أو الإهمال أو التقصير لتحقيق المسؤولية عن الضرر النووي ولكن يكفي هنا مجرد حدوث الضرر والعلاقة السببية بينه وبين الحادث النووي. وتعرف هذه النظرية بنظرية المسؤولية الموضوعية¹ التي تثار بمجرد وقوع الضرر دونما حاجة إلى إثبات الخطأ¹. فالخطأ أو العمل غير المشروع ليس ركناً من أركان المسؤولية الموضوعية .

* يطلق على هذه المسؤولية تسميات مختلفة مثل المسؤولية المطلقة (absolute liability) او نظرية المخاطر (the theory of risk) ، أو المسؤولية المشددة (strict Liability) او المسؤولية بدون خطأ (Liability without fault) ، راجع أيضاً محمد أمين ، ص 266 .

وهذا ما نصت عليه اتفاقية فيينا²² في المادة 4 واتفاقية باريس²³ في المادة 3 بتبنيها للمسؤولية الموضوعية²⁴ عن الضرر النووي بنص صريح. وبناء عليه، يكون مشغل المنشأة النووية مسؤولاً عن كل الأضرار التي تنتج عن حادثة نووية تأتي من منشأته²⁵. فمشغل المنشأة النووية يكون مسؤولاً بقوة القانون عن الأضرار الناشئة عن المنشأة النووية أو عن مواد مشعة يتولى نقلها.

فمشغل المفاعل النووي يحقق من وراء استثماره فوائد مالية واقتصادية، مقابل ذلك عليه تحمل تبعات استغلاله هذا والتزامه بالتعويض عما يلحق الغير من خسائر وأضرار في حالة حدوث ضرر نووي بناء على قاعدة الغرم بالغرم³. فالأساس الذي تقوم عليه نظرية المسؤولية الموضوعية قوامها المخاطر المتولدة عن ممارسة النشاط النووي لذلك فهي تعرف أيضاً بنظرية المسؤولية على أساس المخاطر وليس الخطأ. وبناء على ذلك عندما تطرح مسألة المسؤولية النووية يقصد بها المسؤولية على أساس المخاطر التي تطبق في هذا المجال لما للأنشطة النووية من مخاطر جسيمة (ultra - hazardous activity). فالخطر هنا لا يتعلق فقط بطبيعة الأضرار التي قد تنتج عن النشاط النووي بل تتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة النشاط بحد ذاته فخطورته العالية هي التي تنبئ عن احتمالات حدوث ضرر ملموس فهذه الأنشطة خطيرة في مجملها وليس فعلاً ضاراً بعينه. وعليه، يشترط في الخطر أن يكون من الممكن التنبؤ به، فالتنبؤ بالأخطار يعتبر معياراً يستند إليه لقيام المسؤولية عن الضرر النووي. من ناحية أخرى، هذا النوع من النشاط يولد ليس فقط أضراراً في محيطه وحسب بل يتعداه ليصل إلى دول مجاورة لمكان حدوث الضرر أو ما يعرف بالضرر العابر للحدود (transboundary damage). وهو ما دفع الدول التي تستثمر في مجال الأنشطة العالية الخطورة كالنشاط النووي أن تعمل على تطبيق معايير متوافقة ومنسجمة مع المعايير الدولية.

المطلب الثاني: نطاق مسؤولية مشغل المنشأة النووية

مفهوم الضرر وفقاً للمعايير الدولية:

اتفاقية باريس لعام 1960: عرفت الضرر النووي بالتالي: "كل واقعة أو سلسلة من الوقائع، ذات أصل واحد، سببت أضراراً، طالما أن هذه الوقائع أو بعض الأضرار المتسببة قد صدرت، أو نتجت إما عن الخواص الإشعاعية، أو اجتماع الخواص الإشعاعية والخواص السامة والانفجارية، أو خواص خطيرة أخرى للوقود النووي، أو المنتجات، أو النفايات المشعة، أو عن إشعاعات مؤينة صادرة عن أي مصدر آخر للإشعاعات، يوجد داخل منشأة نووية"⁴. كذلك تطرقت اتفاقية باريس في موضع آخر لمفهوم الضرر النووي عند الحديث عن الأضرار التي يكون مشغل المنشأة مسؤولاً عنها وهي: "...أ- الأضرار أو الخسائر في حياة أي شخص. ب- الأضرار أو الخسائر في أي ممتلكات. أما

¹ SHAW, Malcolm N. International Law, Sixth Edition, Cambridge University Press, 2008, p 894

²² اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، 21 مايو 1963، الدخول حيز النفاذ 12 نوفمبر 1977

²³ اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية 29 يوليو 1960

² See BEYERLIN AND MARAUHN, International Environmental Law, Hart publishing Ltd, USA, 2011, pp 371-372.

²⁴ وكذلك يكون مسؤولاً عن الأضرار التي تنتج أثناء نقل مواد نووية داخل المقاطعات أو تكون مرسلة إلى منشأته النووية.

³ عبد اللطيف محمد أمين يوسف، مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي النووي والإشعاعي، المركز القومي للإصدارات، 2016، ص 226

⁴ المادة الأولى، فقرة أ/1

مفهوم الضرر في اتفاقية بروكسل الخاصة بمسؤولية مستغلي السفن النووية لعام 1962 «الأضرار النووية هي الخسائر في الأرواح، أو الإصابات والخسائر والأضرار التي تحدث في الممتلكات، الناتجة عن الخواص الإشعاعية، أو عن اجتماع الخواص الإشعاعية والسامة والانفجارية، وكل ما ينتج عن الوقود النووي، أو الفضلات المشعة، وأي خسائر أو أضرار أخرى، يحددها القانون الوطني، وبالقدر الذي يراه مناسباً»⁵. ويتبين من هذا النص أنه أعطى للدول الأطراف التوسع في مفهوم الضرر النووي من خلال تشريعاتها الوطنية⁶.

وجاء تعريف الضرر النووي في اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية لعام 1963 مطابقاً إلى حد كبير للتعريف الوارد في اتفاقية بروكسل السابق ذكرها. فقد نصت المادة الأولى في فقرة رقم 11 على أن الأضرار النووية هي: 1- «الوفاة أو الإصابة الشخصية، أو أي خسائر أو أضرار في الممتلكات، تنشأ أو تنجم عن الخواص الإشعاعية، أو عن مزيج من الخواص الإشعاعية والخواص السمية أو التفجيرية، أو غيرها من الخواص الخطرة، التي يتسم بها ما في المنشأة النووية من وقود نووي، أو نواتج، أو نفايات مشعة، أو التي تتسم بها المواد النووية الواردة من المنشأة النووية، أو المواد النووية المتولدة داخل المنشأة، أو المرسله إليها؛ 2- وأي خسائر أو أضرار أخرى، تنشأ أو تنجم على هذا النحو، إذا كان قانون المحكمة المختصة ينص على ذلك، وبالقدر الذي ينص عليه؛ 3- والوفاة أو الإصابة الشخصية، أو أي خسائر أو أضرار في الممتلكات، تنشأ أو تنجم عن إشعاعات مؤينة أخرى، منبعثة من أي مصدر إشعاعي آخر، موجود داخل المنشأة النووية، إذا كان قانون دولة المنشأة ينص على ذلك.»

وطبقاً لاتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية تعني «الأضرار النووية»¹: «الوفاة أو الإصابة الشخصية؛ 2- فقدان أو تلف الممتلكات؛ وكل عنصر من العناصر التالية بالقدر الذي يحدده قانون المحكمة المختصة»³: الخسائر الاقتصادية الناجمة عن فقدان أو التلف المشار إليهما في الفقرة الفرعية '1' أو '2'، وبالقدر غير الوارد في هاتين الفقرتين الفرعيتين، إذا ما تكبدتها شخص يحق له المطالبة بالتعويض عن مثل هذا فقدان أو التلف؛ 4- تكاليف تدابير استعادة الأوضاع في البيئة المتلثة، ما لم يكن التلف طفيفاً، إذا كانت هذه التدابير قد اتخذت بالفعل أو يزمع اتخاذها، وبالقدر غير الوارد في الفقرة الفرعية '2'؛ 5- فقدان الدخل الناجم عن منفعة اقتصادية من أي استخدام للبيئة أو التمتع بها، المتكبد نتيجة لتلف شديد يلحق بتلك البيئة، وبالقدر غير الوارد في الفقرة الفرعية 2، تكاليف التدابير الوقائية، وكل خسارة أو أضرار أخرى سببتها مثل هذه التدابير؛ 7- أي خسائر اقتصادية أخرى، خلاف أي خسائر ناتجة عن اتلاف البيئة، إذا ما أباح ذلك القانون العام للمسؤولية المدنية الذي تطبقه المحكمة المختصة..⁷

⁵ المادة الأولى الفقرة السابعة

⁶ راجع على نحو مفصل أبو طه، وائل، الضرر النووي (المفهوم وشروط التحقق): دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2 (89-120)، ديسمبر 2016، ص 98.

⁷ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، النشرة الإعلامية، فتح باب التوقيع عليها في فيينا يوم 29 أيلول/سبتمبر 1997 خلال المؤتمر العام الحادي والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يلاحظ من التعريفات التي وردت أعلاه أن ثمة اتجاها للتوسع من مفهوم الضرر ومع ذلك لم يشمل الأضرار التي تصيب الصحة النفسية للإنسان من جراء التعرض لصدمة سببها الحادث النووي في حد ذاته.

المطلب الثالث : حالات الإعفاء من المسؤولية :

حددت الاتفاقيات الدولية المشار إليها سابقا حالات الإعفاء وحصرتها في الأحوال الآتية :

أولا - حالات الاعفاء وفقا لاتفاقية باريس لعام 1960 :

تنص المادة التاسعة من اتفاقية باريس على أن مشغل المنشأة النووية مسؤول عن الضرر الناتج مباشرة عن حادث نووي وقع بسبب (1) نزاع مسلح ، أعمال عدائية ، حرب أهلية أو تمرد ، أو (2) إلا إذا قضت تشريعات الدولة العضو بعكس ذلك ، كوارث طبيعية ذات خصائص استثنائية . مما يعني أن اتفاقية باريس تميز بين نوعين من الإعفاء⁸ . في الحالة الأولى فإن مشغل المنشأة هو معفى دائما من المسؤولية إذا كان الحادث النووي ناتج عن نزاع مسلح أو أعمال عدائية أو حرب أهلية أو تمرد . ولكن في الحالة الثانية جاء نص الاتفاقية واضحا بإعطاء الدول الأعضاء ووفقا لتشريعاتها الوطنية خيار تشديد المسؤولية على المشغل أو إعفائه في حالة وقوع الحادث النووي بسبب كارثة طبيعية استثنائية . وبناء عليه ، إذا نص التشريع الوطني لإحدى دول الأعضاء أن الكوارث الطبيعية الاستثنائية لا تشكل حالة من حالات الإعفاء فإنها لا تكون كذلك وفقا لاتفاقية باريس . فعلى سبيل المثال فإن التشريع الهولندي والالماني لا يعفيان مشغل المنشأة النووية من المسؤولية في حالة حدوث كارثة طبيعية⁹ . وبالعكس القانون الياباني ولكن هذا لا يعني أن شركة تيبكو لا مسؤولية عليها على نحو ما سيبين لاحقا .

ثانيا - حالات الاعفاء وفقا لاتفاقية فيينا لعام 1963 :

اتفاقية فيينا في المادة الثانية تقضي بإعفاء مشغل المنشأة النووية إذا نتج الضرر عن حادث نووي بسبب أعمال النزاعات المسلحة أو العدوان أو الحرب الأهلية أو أعمال التمرد والعصيان أو - ما لم يكن هناك استثناء في قانون الدولة - الكوارث الطبيعية ذات الخصائص الاستثنائية^{*} . وهنا تتفق اتفاقية باريس واتفاقية فيينا فيما يتعلق بحالات الإعفاء واستثناء الكوارث الطبيعية من الإعفاء إذا قرر ذلك التشريع الوطني . ولكن ووفقا للتعديل الذي أدخل على نظام المسؤولية عن الضرر النووي في العام 1997 لاتفاقية فيينا فقد بات إعفاء مشغل المنشأة النووية غير ممكنا . فقد نص التعديل صراحة على أن حالات الإعفاء تشمل فقط النزاع المسلح ، الأعمال العدائية ، الحرب الأهلية والتمرد . وقد استبعد بالتالي النص الذي تضمنته اتفاقية فيينا لعام 1963 الذي يربط إعفاء مشغل المنشأة في حال حدوث كارثة طبيعية استثنائية من المسؤولية مع موقف التشريع الوطني للدولة الطرف كما وضح سابقا.

⁸ HANDRLICA, Jakub, SANCIN, Vasilka, Earthquakes in Nuclear Liability conventions: a study in international disaster Law, Journal of Energy & Natural Resources Law, p 5

⁹ المادة 25 (3) من قانون الاستخدام السلمي للطاقة النووية الألماني ، والمادة الثالثة من قانون الهولندي . راجع HANDLICA & SANCIN, op.cit, p 6

* "the operator may be exempt from liability for damage directly due to an act of armed conflict, hostilities, civil war or insurrection; that the damage resulted wholly or partially from the gross negligence or intentional wrong of the victim himself, or that, unless the state otherwise provides, the damage resulted from grave natural disaster of an exceptional character"

إن الفكرة الأساسية التي تقف وراء هذا التعديل على نظام المسؤولية هو أن المفاعلات النووية يجب أن تبني على نحو تقوى معه بالصمود أمام أي نوع من الكوارث الطبيعية¹⁰. وبناء عليه، فإن مشغل المنشأة النووية لا يعفى من المسؤولية عن الضرر الناتج عن حادث نووي سببه كارثة طبيعية أي كانت درجة خطورتها.

ثالثاً - حالات الاعفاء وفقاً لاتفاقية باريس لعام 2004*:

تبنت اتفاقية باريس لعام 2004 الفكرة ذاتها التي كانت وراء تعديل اتفاقية فيينا في العام 1997. فالمفاعلات النووية يجب أن تبني وتستمر على نحو يمكنها من مواجهة أي كارثة طبيعية بما في ذلك الكوارث الطبيعية ذات الطبيعة الاستثنائية. فلم يعفى مشغل المنشأة النووية من المسؤولية في حال الكوارث الطبيعية وحتى لو كانت استثنائية وذلك وفقاً للمادة التاسعة من الاتفاقية.

من الملاحظ أن الدول التي لم تصادق بعد على أي من الاتفاقيات السابقة سواء اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس، باتت تتبع المعايير الدولية المطبقة في أغلب الدول التي تعتمد الطاقة النووية. على سبيل المثال، قانون المسؤولية النووية في كوريا الجنوبية أخذ بما جاءت به اتفاقية فيينا لعام 1997 للاحية حالات الاعفاء بينما لم ينص قانون جنوب أفريقيا النووي على أي حالة من حالات الاعفاء فمشغل المنشأة النووية في جنوب أفريقيا لا يعفى من المسؤولية أياً كان سبب الحادث النووي. كذلك فيما يتعلق بالاجراءات الإدارية المطبقة في الصين التي تعكس إلى حد كبير ما جاء في اتفاقيتي فيينا لعام 1997 واتفاقية باريس لعام 2004¹¹. ولكن هل تتحمل الدولة أية مسؤولية الدولة عن الضرر النووي؟

تتحمل الدولة المسؤولية أيضاً عن الضرر النووي وأساس ذلك نابع من قبول الدولة المخاطرة في إنشاء هكذا أنشطة فوق أراضيها، الأمر الذي يتطلب تدخلاً مباشراً في هذا المجال من جانبها على نحو يكفل تحقيق الأمن الوطني والدولي على حد سواء. وفي الغالب تقوم بالأنشطة النووية إدارات حكومية أو مؤسسات عامة تابعة للدولة، أو يقوم بها مشغلون من القطاع الخاص يخضعون لرقابة الدولة التنظيمية والإدارية ابتداء من إصدار التراخيص ومنحها لمن يستوفي الشروط القانونية المتعلقة بالبناء والتشغيل كذلك تخضع هذه المنشآت النووية لمراقبة دائمة لضمان شروط الأمن والوقاية والسلامة¹².

المبحث الثاني: كارثة فوكوشيما وتداعياتها القضائية

المطلب الأول: المسؤولية عن الحوادث النووية في القانون الياباني¹³.

بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية¹⁴ فإن حادثة فوكوشيما هي أضخم حادث نووي أعقب حادثة تشيرنوبل التي وقعت في العام 1986. وقد لفت التقرير أن المخاطر الزلزالية وأمواج التسونامي التي أخذت في الاعتبار

¹⁰ HANDRLICA&SANCIN,op.cit p 9.

* ستدخل حيز النفاذ بعد أن تحصل على مصادقة ثلثي دول الاعضاء في اتفاقية باريس لعام 1960.

¹¹ HANDRLICA &SANCIN, op.cit, p 12

¹² راجع عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 272

¹³ Ximena Vasquez Maignan, The Japanese nuclear Liability regime in the context of international liability principles, p 9 in Japanese's compensation system for nuclear damage as related to the Fukushima Daiichi Nuclear Accident, OECD (Nuclear Energy Agency-organization for economic co-operation and development) 2012, https://www.oecd-neo.org/jcms/pl_14806/japan-s-compensation-system-for-nuclear-damage. Last acceded in 20/1/2021

في التصميم الأصلي قد قُيّمت أساسا بالاستناد إلى السجلات الزلزالية التاريخية والأدلة المستقاة من أمواج التسونامي التي وقعت مؤخرا في اليابان . ولم يأخذ هذا التقييم الأصلي في الاعتبار بصورة كافية المعايير التكنولوجية ولم تجر أي إعادة تقييم باستخدام تلك المعايير.

وقبل وقوع الحادث، أجرى مشغل محطة فوكوشيما شركة طوكيو للطاقة الكهربائية أي (شركة تيبكو) بعض عمليات إعادة تقييم مستويات فيضانات تسونامي باستخدام منهجية توافقية طورت في اليابان عام 2002 . وقد أجرت الشركة قبل الحادث عدة حسابات تجريبية باستخدام نماذج أو منهجيات مصادر الأمواج تجاوزت المنهجية التوافقية وبناء على ذلك فقد كان من المتوقع وبحسب الحساب التحريبي حدوث تسونامي أكبر كثيرا من التسونامي المحتاط له في التصميم الأصلي. وكذلك وقبل وقوع الحادث، وبحسب التقرير، كانت هناك تقييمات أخرى قيد التنفيذ ولكن لم تنفذ في غضون ذلك أي تدابير تعويضية إضافية. واللافت هنا أن القيم المقدرة كانت مماثلة لمستويات الفيضان المسجلة في آذار / مارس 2011. مما يعني ذلك كله أن معايير الأمان ونظمه للمفاعل كانت ضعيفة إزاء الفيضانات. وعلى إثر التسرب الإشعاعي من مفاعل فوكوشيما داييتشي تم اجلاء أكثر من 100 ألف شخص وتحديد الذين كانوا على مسافة شعاع طوله 20 كم من الموقع وفي مناطق أخرى معينة وقد صدرت تعليمات إلى الأشخاص الذين كانوا على مسافة شعاع يتراوح طوله بين 20 و30 كم بالاحتماء قبل ابلاغهم لاحقا باخلاء المكان طوعية.

من الملفت أن اليابان ليست طرفا لأي من اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الضرر النووي ولا اتفاقية باريس بشأن المسؤولية النووية ولكن مع ذلك فإن نظامها القانوني في هذا الخصوص لا يختلف كثيرا عن المعايير الدولية الواردة في الاتفاقيتين المذكورتين .

1- مسؤولية مشغل المنشأة النووية وحالات الاعفاء وفقا للقانون الياباني :

منذ العام 1961 صدر قانون التعويض عن الأضرار النووية رقم 147 . وفقا لهذا القانون وعلى نحو يتفق بما جاء في الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه، مشغل المنشأة يتحمل المسؤولية كاملة . من أهم مظاهر النظام القانوني للمسؤولية عن الضرر النووي أن مسؤولية مشغل المفاعل النووي كما هو مبين في نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الضرر النووي إنما مسؤولية مطلقة ومركزة وغير محدودة . وقد نص القانون على في مادته الثالثة على حالات اعفاء مشغل المفاعل النووي وهي في حالة حدوث الضرر النووي نتيجة كوارث طبيعية استثنائية وحالة الاضطرابات الداخلية . وفي هذه الحالة فإن الحكومة ستتخذ كل ما يلزم للتعويض على الضحايا.

طرح مسألة اعفاء تيبكو من المسؤولية أيضا لتوفر شرط الاعفاء لان ما حدث كان غير متوقعا وكان ناتجا عن كارثة طبيعية استثنائية . ولكن فرضية الاعفاء من المسؤولية عن حادثة فوكوشيما لم تجد مناصرا لها سواء في اليابان أو خارجها . كما أن تيبكو نفسها لم تعفي نفسها من المسؤولية ولم تستخدم الاستثناء الوارد في القانون . بل أعلنت عن استعدادها لتقديم التعويضات طوعية. وبأمر من وزارة الاقتصاد والتجارة، خصصت تيبكو وحدة للتعويض بقيمة مليون

دولار لكل متضرر تم اجلائه من المنطقة المحيطة بالمفاعل مباشرة بعد الحادثة في اواخر ابريل من العام 2011. وفي الوقت نفسه بدأت الحكومة في منح تعويضات مؤقتة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة في المنطقة¹⁵. ووفقا لقانون الضرر النووي وعملا بالمادة 18 منه فإن للضحايا حق الاختيار في إما رفع شكوى ضد مشغل المفاعل النووي أمام القضاء (اللجوء الى القضاء) أو اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات التي انشأت بموجب القانون المذكور¹⁶. ولن تتطرق هذه الدراسة لطرق التعويض غير القضائية¹⁷ التي يمكن ان يلجأ إليها ضحايا كارثة فوكوشيما ، بل ستقتصر الدراسة كما ذكر سابقا ،على دعاوى التعويض أمام القضاء الياباني عن الكرب العقلي .

2- : مسؤولية الدولة :

لم يتضمن قانون الضرر النووي الياباني أي نص صريح حول مسؤولية الدولة فالمسؤولية الكاملة يتحملها مشغل المنشأة النووية كما ذكر أعلاه. فالحكومة غير مسؤولة مباشرة عن الضرر النووي . ولكن يمكن للضحايا ان يستندوا إلى قانون التعويض الحكومي **State compensation act** رقم 125 لعام 1947 وتحديدًا المادة الأولى في فقرتها الأولى التي تجيز للأفراد مساءلة الحكومة ،غير أن قانون تعويضات الدولة لا يشير صراحة إلى الإهمال. ولكن الدستور الياباني بموجب المادة 17 منه، يمنح الحق للمواطنين مقاضاة الدولة عن الأفعال غير المشروعة الصادرة عنها . فإي مطالبات بالتعويض من الحكومة تعني أنها مستندة على فشل اجراءات الرقابة الادارية . وإن كانت المحاكم اليابانية مترددة في مقاضاة الدولة عن تهمه الإهمال إلا أن التوجه منذ سبعينيات القرن الماضي¹⁸ وصولاً إلى حكم المحكمة العليا في ايكاتا هو لمساءلة الحكومة عن الإهمال في الاجراءات الرقابية بدءاً من اجراءات الترخيص¹⁹. فالحكم الصادر عن محكمة ايكاتا العليا أسس لمعايير مساءلة الحكومة في القضايا الإدارية التي وجدت فيها الحكومة أنها مسؤولة عن الضرر النووي وذلك لفشلها في اجراءاتها الرقابية . وخلصت المحكمة في حكمها أن الحكومة كان تصرفها غير عقلاني وغير قانوني لتوافر الشروط التالية : **1-** انه كان هناك خطر لحدوث ضرر جسيم **2-** الحكومة كانت على علم أو كان ينبغي لها أن تكون على دراية بخطر وقوع الضرر **3-** من سلطة الحكومة منع وقوع الضرر من خلال الوظيفة التنظيمية التي

¹⁵ Joel, Rheuben, Government Liability for Regulatory Failure in the Fukushima Disaster: An Australian Comparison, in Asia-Pacific Disaster Management, Simon Butt • Hitoshi Nasu • Luke Nottage Editors , Comparative and Socio-legal Perspectives , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2014, p 104

¹⁶ Julius Weitzdorfer, Liability for Nuclear Damages Under Japanese Law: Key Legal Problems Arising from the Fukushima Daiichi Nuclear Accident, in Asia-Pacific Disaster Management, Chapter 5, p 123

¹⁷ Eric A. Feldman, Compensating the Victims of Japan's 3-11 Fukushima Disaster: Asian-Pacific Law & Policy Journal, Vol. 16:2, p 142-144

¹⁸ Joel Rheuben, Government Liability for Regulatory Failure in the Fukushima Disaster: An Australian Comparison, in Asia-Pacific Disaster Management, Simon Butt • Hitoshi Nasu • Luke Nottage Editors , Comparative and Socio-legal Perspectives , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2014,109

¹⁹ حول الحكم الصادر المذكور انظر

Hiroyuki Hase, Legal challenges to the operation of nuclear reactors in Japan , Nuclear Law Bulletin No. 100 , Volume 2018/1, p 48-50. <https://www.oecd-nea.org/law/nlb/nlb100.pdf> last time acceded 3/10/2020

تتولاها²⁰. وقد اغفلت الحكومة اليابانية عن ذلك كله في حادثة فوكوشيما. وهي ذات المعايير التي طبقتها المحاكم اليابانية في قضايا التعويض عن حادثة فوكوشيما حادثة على نحو ما سيلبي بيانه.

لقد طرحت العديد من الاسئلة²¹ المتعلقة حول مسؤولية الحكومة عن الاضرار الناجمة عن حادثة مفاعل دايتشي. فهل تعتبر الحكومة مسؤولة عن عدم توفر معايير الامان والسلامة في مفاعل دايتشي أم هي مسؤولية المشغل؟ وهل يمكن مساءلة الحكومة اليابانية عن تسرب الاشعاع النووي نتيجة لارتطام تسونامي بالمفاعل وهو الذي أدى إلى تضرر بنية المفاعل؟ هل كان الزلزال وما تبعه من موجات التسونامي المرتفعة متوقعا؟

بالعودة إلى تقرير لجنة التحقيق المستقلة التي أنشئت بأمر امبراطوري في ديسمبر 2011²² للتحقيق في أسباب كارثة فوكوشيما، و الذي صدر في 28 يونيو 2012، أن ما تسبب في الحادث يعود إلى نقص منهجي في احتياطات الأمان المتعارف عليها في أنظمة العمل للمفاعلات النووية في اليابان وإلى سلسلة من القرارات الفادحة الأخطاء و المتعلقة بمعايير الأمان ومع ذلك فالتقرير انتقد كل من مشغل المفاعل، و الحكومة لكونها وقعت "أسيرة" الخبرات التكنولوجية والصناعية التقليدية التي تسيطر على قطاع صناعة الطاقة النووية. ولعل أهم ما ورد في التقرير، أنه صنف كارثة فوكوشيما على أنها قضية فشل رقابية بالدرجة الأولى و كارثة من صنع الانسان 'A man-made disaster'²³.

ووفقا لقانون الحوادث النووية الياباني، فإن مشغل مفاعل دايتشي أي شركة (تيبكو) هي المسؤولة عن تعويض عشرات الآلاف ممن تم اجلائهم من المنطقة السكنية القريبة من المفاعل وخسارة العديد منهم لأعمالهم ومصدر رزقهم بسبب التسرب الاشعاعي. ولأن التعويضات المقدرة تجاوزت أصول شركة تيبكو قدمت الحكومة اليابانية مساعدة مالية لشركة تيبكو لكي تجنبها الافلاس وذلك من خلال انشاء مركز للوساطة يتم عبره تقديم طلبات التعويض بعيدا عن القضاء. وقد فسر مسارعة الحكومة إلى مساعدة تيبكو في دفع التعويضات كمحاولة لتجنب أي حديث عن مسؤولية الدولة. فقد حاولت الحكومة اليابانية بتقديم الدعم المالي لشركة تيبكو أن تبعد نفسها عن أي مطالبات تعويض من قبل الضحايا كي لا هؤلاء وفي حال لم تتمكن تيبكو من دفع التعويضات أن يلجأوا إلى مقاضاة الدولة ويطلبوا بدفع التعويضات المستحقة لهم. وهذا ما كانت الحكومة تعمل على تجنبه خصوصا وأن القضاء الياباني لم يكن بعيدا عن إمكانية تحميل الحكومة المسؤولية عن الاضرار المترتبة عن حادثة فوكوشيما. على نحو ما سيبين لاحقا. فإي مطالبات بالتعويض من الحكومة تعني أنها مستندة على فشل اجراءات الرقابة الادارية عل شركة تيبكو²⁴.

المطلب الثاني: الاضرار الناجمة عن تسرب الاشعاع النووي من مفاعل دايتشي

وفقا لقانون الأضرار النووية* فإن التعويضات عن أي خسارة نتيجة حوادث نووية تخضع لهذا القانون وهي قواعد تأخذ الأولوية في التطبيق على احكام المسؤولية التقصيرية العامة المطبقة في القانون المدني. بينما يستنتج من تعريف هذا القانون

²⁰ Joel, op.cit, p 110-111

²¹ Ibid ,p102

²² Michael R. Reich, A Public Health Perspective on Reconstructing Post-Disaster Japan, in Asia-Pacific Disaster Management, op.cit, p 70-71

²³ ibid

²⁴ Joel n, Government Liability for Regulatory Failure in the Fukushima Disaster: op.cit, p 109

* the nuclear damages act

للضرر النووي أنه يقتصر على الاضرار الجسدية بشكل مباشر بفعل الاشعاع النووي. طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضرر النووي فإن الضرر الناجم عن الحوادث النووية هو " الضرر الناتج عن تأثيرات عملية الانشطار النووي الوقودي أو الاشعاع من الوقود النووي أو الطبيعة العامة لهذه المواد ، والتي تعني التأثيرات التي تؤدي إلى تسمم أو تأثيرات ثانوية على جسم الانسان بواسطة الاشعاع أو استنشاق هذه المواد". مما يعني أن الضرر هنا يقصد به الضرر الجسدي فقط. وهذا ما أدى إلى طرح سؤال حول الأضرار الأخرى الناجمة عن الحادث النووي والتي لا تنحصر في الضرر الجسدي، كخسارة أراض زراعية التي تعد مصدرا للرزق لتلوث المنطقة المحيطة بالمفاعل النووي ، أو المساس بسمعة منتوجات المنطقة القريبة من المفاعل النووي وهبوط اسعارها في السوق . و ماذا عن الأعراض النفسية خصوصا لدى كبار السن الذين تعرضوا لصدمات نفسية نتيجة عمليات الاخلاء المفاجئة اللاحقة للحادثة وقد أجبروا على ترك منازلهم و نقلوا إلى مراكز ايواء مؤقتة من دون أن تتوافر لديهم معلومات كافية عن خطورة ما حدث ²⁵. وقد سجلت حالات انتحار عديدة عقب عمليات الاجلاء بسبب اصابة الضحايا بما يعرف بالكرب العقلي . وهنا يطرح السؤال :من المسؤول عن هذا النوع من الاضرار؟

بالرغم من عدم إلزاميتها، فقد صدر عن لجنة تسوية المنازعات²⁶ المتعلقة بالتعويض عن الضرر النووي توجيهات ارشادية لتحديد نطاق التعويضات عن الاضرار. هذه التوجيهات تضمنت مفهوما واسعا للضرر على نحو واضح ليشمل أضرارا تتعدى الأضرار التقليدية الواردة في الاتفاقيات الدولية السابقة الذكر ومفهوم الضرر الذي ورد في القانون الوطني ليشمل الأمراض النفسية وتحديد الكرب العقلي. إن الاضرار التي نتجت عن حادثة المفاعل داييتشي نتج عنها نوعين من الاضرار : الاضرار التقليدية (اي التسرب الاشعاعي) وأضرارا غير إشعاعية (إذا جاز تسميتها كذلك) وهي الأضرار التي لا تتعلق بالصحة الجسدية للضحايا بل تتعداها لتشمل الصحة النفسية . فالألم النفسي الذي تعرض له هؤلاء يتخطى ما يعرف بالضرر المعنوي (وهو الحزن والحرمان من مباحج الحياة نتيجة للإصابة الجسدية) . الكرب العقلي الذي أصيب به عدد من سكان منطقة فوكوشيما هو أكثر من كونه ألم أو حزن . هؤلاء لم يتعرضوا لجرعة من الاشعاع النووي ولكن تم اجلائهم من المنطقة السكنية ولكن عملية الاجلاء في ذاتها أحدثت لديهم صدمة نفسية أو ما بات يعرف بالكرب العقلي (أو الكرب ما بعد الصدمة) : mental anguish.

فعلى إثر الكارثة في فوكوشيما داييتشي تم رصد زيادة في حالات الإصابة بأمراض نفسية مزمنة أدى بعضها إلى ارتكاب الانتحار وكانت أكثر المشاكل حدة التي ظهرت عقب الكارثة. إن غياب نصوص واضحة في قانون الضرر النووي

²⁵ Julius Weitzdorfer ,Liability for Nuclear Damages Under Japanese Law: Key Legal Problems Arising from the Fukushima Daiichi Nuclear Accident, in Asia-Pacific Disaster Management , chapter 5, op.cit, p 124

²⁶ Shigekazu Matsuura, The current progress of relief of victims of nuclear damage caused by Fukushima Daiichi nuclear power plant accident, Japanese's compensation system, op.cit, p30

• يعرف الكرب العقلي ما بعد الصدمة بأنه " اضطراب الكرب التالي للصدمة نتيجة تعرّض المرء لموقفٍ صادمٍ أو لعدّة مَوَاقِفٍ صَادِمةٍ، وذلك سواء عند تأثر الشَّخصِ بنفسه من الحادث أو عندما يكون شاهداً على تعرّض أشخاص آخرين لحادثٍ فظيعٍ". انظر مزيد من التفاصيل :

<https://www.psychenet.de/ar/mental-disorders/mental-disorders-3/posttraumatische-belastungsstoerung-ptbs.html> last time visited 21/2/2021

الياباني وكذلك القانون المدني أجبرت المحاكم اليابانية على الاخذ بالمفهوم الواسع للضرر النووي لكي تتعامل مع هذه الحالات " المستجدة" معلنة بذلك بداية نوع جديد من دعاوى المسؤولية النووية .

1- الكوارث النووية و المسؤولية عن الكرب العقلي:

تبين أن الحوادث النووية²⁷ لا تسبب فقط الأمراض السرطانية بل أيضا تسبب أمراضا نفسية لكل من عايش تلك الحوادث . فقد أثبتت الدراسات العلمية أن هؤلاء يعانون من اضطرابات نفسية حادة منها الاكتئاب وكرب ما بعد الصدمة وهي الاصابات التي قد تؤدي لضرر مماثل للضرر الناجم عن الاشعاع أو أكثر، فبعض الحالات المرضية قد تؤدي بصاحبها إلى الانتحار.

وهذا ما اكده باحثون في دراسة نشرت في مجلة لانسيت الطبية 1/8/2015²⁸ أنه وبعد 70 عاما على كارثتي هيروشيما وناكازاكي ووصولاً إلى حادثة فوكوشيما ، أن من بين العوامل التي تضعف من الاحساس بالصدمة حالة الهلع والاضطرار إلى النزوح عن أماكن السكن . إن النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات كلها تلحظ أن الكوارث النووية لا يقتصر أثرها في التسبب بالوفاة والاصابة البدنية بل إن تداعياتها تمتد لتشمل الصحة النفسية والعقلية .

2 - الكرب العقلي وحادثة فوكوشيما

نشرت منظمة الصحة العالمية دراسة²⁹ حول الآثار الصحية المترتبة على الحوادث النووية وقد لفت التقرير أنه وإضافة للإصابة بالمواد الإشعاعية وهذا ما بات معروفا كنتيجة لتسرب إشعاعي ، إلا أن التقرير أوضح أن الضحايا وتحديدًا ضحايا حادثة فوكوشيما، يعانون من أمراض أخرى هي الأمراض النفسية³⁰. وهي الأعراض المرضية التي ظهرت أيضا على الناجين من حادثة تشيرنوبل وهو ما أكدته تقرير لجنة الأمم المتحدة بعد عشرين عاما على حادثة تشيرنوبل³¹ .

²⁷Kate Kelland, Mental health suffers most in major nuclear accidents, studies find, <https://www.reuters.com/article/us-health-nuclear-psychological-idUKKCN0Q42WG20150730> last time visited 21/2/2021

²⁸ The Lancet: From Hiroshima and Nagasaki to Fukushima -- Series highlights long-term psychological impact of nuclear disasters [https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736\(15\)60994-1.pdf](https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)60994-1.pdf)

Last time visited 21/2/2021

²⁹Claire Leppold , Tetsuya Tanimoto & Masaharu Tsubokura., Public health after a nuclear disaster: beyond radiation risks, Bulletin of the World Health Organization vol. 94 Published online: 30 August 2016

www.who.int/bulletin/volumes/94/11/15-168187/en/. Last acceded 8/11/2020.

³⁰ Takuya Tsujiuchi , Mental Health Impact of the Fukushima Nuclear Disaster: Post-Traumatic Stress and Psycho-Socio-Economic Factors, 2015 United Nations University

وهو ما ورد أيضا في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،المرجع السابق. وايضا انظر :

Jonathan M. Samet, Dayana Chanson, Fukushima Daiichi Power Plant Disaster: How many people were affected? 2015 Report (March 9, 2015),P13-17

³¹ CHERNOBYL : THE TRUE SCALE OF THE ACCIDENT 20 Years Later, UN Report Provides Definitive Answers, Ways to Repair Lives, 06/09/2005

بلغت الدراسات التي أجريت على ضحايا فوكوشيما 79 دراسة³² حول الحالة النفسية التي عانى منها هؤلاء وتبين من نتائج الدراسات أن نسب الإصابات النفسية كانت مرتفعة بشكل ملفت للنظر خصوصاً ما يعرف بآثار ما بعد الصدمة والاكتئاب والاجهاد النفسي . وكانت نسبة هذه الإصابات لدى الناجين من الكارثة مرتفعة خلال الثمانية سنوات الأولى بعد الكارثة تحديداً بين المسنين الذين تم اجلائهم من منطقة مفاعل فوكوشيما دايتشي ونقلوا إلى أماكن مؤقتة. فقد تبين أنهم يعانون من تلك الحالات النفسية أكثر بنسبة 3.37 من لم يتم اجلائهم . مما يعني ان الاجلاء بحد ذاته شكل خطورة أكثر من الكارثة بحد ذاتها على السكان المقيمين في محيط المفاعل النووي. هذه النتيجة غير المتوقعة توضح أن مسألة المخاطر وتوقعها هي مسألة معقدة وبات من الضروري إدخال اعتبارات جديدة في تحديد معايير المخاطر من بينها الآثار المترتبة على الصحة النفسية خصوصاً بالنسبة لكبار السن. كذلك لحظت تلك الدراسات أن من تم اجلائهم لم يحصلوا على معلومات كافية حول ما حدث واعتقدوا أن الاجلاء هو فقط لأيام معدودة لذلك لم يجهزوا أنفسهم لعملية انتقال دائمة من أماكن سكنهم كما أنهم لم يأخذوا معهم سوى بعض الحاجيات البسيطة اعتقاداً منهم أنهم سيعودون إلى منازلهم في القريب العاجل³³. وتؤكد هذه الدراسات أن المشكلات الصحية النفسية التي عانى منها هؤلاء ليست حالات أو إصابات فردية – شخصية بل هي ناتجة عن كارثة من صنع الإنسان ولذلك فهي تأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية³⁴.

فالكرب العقلي يفيد بالإصابة بالصدمة النفسية ، يصيب الصحة النفسية للفرد ويمس حقاً من حقوقه الشخصية ألا وهي الحق في الحياة والحق في التمتع بالصحة . والحق في الصحة لا تتعلق فقط بالصحة الجسدية بل أيضاً تشمل الصحة النفسية التي تعتبر جزءاً أساسياً من تمتع الفرد بحياة سليمة لكي يتمكن من أداء دوره في المجتمع وممارسة كافة حقوقه على اختلاف أنواعها . فهو ضرر شخصي يتمثل في إصابة مادية ألا وهي الإصابة بالكرب العقلي. هذا المرض النفسي يجعل من الفرد المصاب في حالة لا يمكن له أن يمارس عمله ويفقده كل قدرة على مواصلة حياته بشكل طبيعي وفي حالات متطورة من الكرب العقلي قد تؤدي إلى يأس تام من الحياة يقدم الفرد المصاب في نهاية المطاف إلى وضع حد لحياته أي إلى الانتحار. حالات الانتحار³⁵ وهي الحالات التي تم رصدها وتسجيلها بقلق بالغ من قبل العديد من الدراسات التي أجريت بعد حادثة فوكوشيما . لم يتم رفع دعاوى قضائية لمقاضاة الفاعل عن التسبب بالكرب العقلي قبل حادثة فوكوشيما ولكن هذا المصطلح وجد طريقه أمام المحاكم اليابانية في عدد من الدعاوى التي رفعت ضد الحكومة ومشغل المفاعل النووي على حد سواء تقدم بها سكان مدينة فوكوشيما والذين تم اجلائهم مطالبين بالتعويض عن الأضرار النفسية الناجمة عن حادثة فوكوشيما.

³² Jun Shigemura Takero Terayama, Mie Kurosawa, Yuki Kobayashi, Hiroyuki Toda, Masanori Nagamine and Aihide Yoshino, Mental health consequences for survivors of the 2011 Fukushima nuclear disaster: a systematic review. Part 1: psychological consequences, Published online by Cambridge University Press, 20 March 2020.

³³ Tsujiuchi , Mental Health Impact, op.cit. p2

³⁴ Tsujiuchi , Mental Health Impact, op.cit, p6.

³⁵ Yoshitake Takebayashi¹ , Hiroshi Hoshino² , Yasuto Kunii³ , Shin-Ichi Niwa³ , and Masaharu Maeda, Characteristics of Disaster-Related Suicide in Fukushima Prefecture After the Nuclear Accident, Crisis (2020), 41(6), 475–482, p476 .

المطلب الثالث - الكرب العقلي الناتج عن حادثة فوكوشيما أمام القضاء الياباني
فيما يلي عرض لأحكام قضائية* ثلاث صدرت عن محاكم ابتدائية يابانية في دعاوى تعويض عن الكرب العقلي وقد طالب المدعون بالتعويض من الحكومة ومشغل المنشأة النووية (أي شركة تيبكو) وحكم رابع يتعلق بدعوى تعويض عن التسبب بانتحار أحد ضحايا حادثة فوكوشيما.

أ. محكمة مقاطعة مياباشي مايو 2017 Maebashi district court:

وجدت المحكمة أن كلا من الحكومة اليابانية وشركة تيبكو مسؤولتان عن الاضرار التي لحقت بالمدعين. وبنت المحكمة قرارها على أساس أن الحكومة كان بإمكانها توقع حدوث تسونامي على النحو الذي حدث أي في مستوى ارتفاع أعلى من ارتفاع المنشأة النووية وما ترتب على ذلك من تأثير تجهيزات المنشأة بناء على آخر المعلومات التي وصلت إلى علم الحكومة وكذلك إلى علم شركة تيبكو. فقد وجدت المحكمة أنه وبناء على هذه المعلومات العلمية التي توافرت قبل حدوث الزلزال، كان بإمكان الحكومة تجنب الكارثة لو أنها أصدرت تعليمات لشركة تيبكو لأخذ الإجراءات اللازمة لتجنب آثار حدوث أي تسونامي ولو أن الشركة اتخذت تلك الإجراءات لكان من الممكن تجنب الكارثة. أيضا المحكمة وجدت أن الحكومة من المتوقع أن تعمل على تجنب هكذا كوارث كما أن مسؤولية الحكومة عن حادثة فوكوشيما تنبع من كونها كانت على علم بمواطن الضعف التي يعاني منها مفاعل دايتشي في حال حدوث تسونامي وأن شركة تيبكو لا يمكن لوحدها وبمبادرة منها اتخاذ مثل هذه الإجراءات. لذلك كان على الحكومة أن تمارس سلطاتها الرقابية على شركة تيبكو. وبناء على ذلك وجدت المحكمة أن الحكومة فشلت في ممارسة سلطاتها الرقابية وكان قرارها بعدم التصرف هو قرار غير عقلائي وغير قانوني. وقد ادعت الحكومة اليابانية أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق شركة تيبكو ولا تتحمل هي إلا مسؤولية ثانوية لكن المحكمة وجدت أن مسؤولية الحكومة هي مساوية تماما لمسؤولية شركة تيبكو لأن عدم ممارسة السلطة الرقابية التنظيمية وبناء عليه على الحكومة وشركة تيبكو دفع التعويض بشكل مساو³⁶.

أ. في حكم آخر صدر في سبتمبر 2017 عن محكمة مقاطعة شيبا Chiba District Court

ألزم حكم المحكمة شركة تيبكو بدفع تعويض عن الكرب العقلي ولكن رفضت الدعوى ضد الحكومة وذلك عل خلاف موقف محكمة مياباشي السابقة الذكر. فمحكمة مقاطعة شيبا وجدت أنه على الرغم أن الحكومة كان يمكن لها أن تتوقع حدوث التسونامي أكثر ارتفاعا من مستوى ارتفاع المنشأة النووية، لكنها وضعت في أولوياتها الإجراءات اللازمة لمواجهة الزلزال بناء على المعلومات التي توافرت لديها في ذلك الوقت. كما لحظت المحكمة أن هناك احتمال أن الحادثة لم يكن من الممكن تجنبها حتى لو أخذت شركة تيبكو الإجراءات التنظيمية.

* لم يتسن للباحثة الاستناد على النصوص القضائية الصادرة عن هذه المحاكم لعدم توافرها باللغة الإنجليزية. لذلك تم الاعتماد على ما نشر حول هذه الاحكام من المصادر المتخصصة باللغة الإنجليزية.

³⁶ Nuclear Law Bulletin No. 100 , Volume 2018/1 ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT , NEA NO. 7367, © OECD 2018, case law ,p 88
تاريخ الدخول إلى الموقع 2020/8/ 22 <https://www.oecd-nea.org/law/nlb/nlb100.pdf>

لذلك قررت المحكمة أن قرار الحكومة في عدم التصرف أو ممارسة رقابتها التنظيمية لم يكن غير عقلائي ولم يكن غير قانوني .

III. حكم ثالث ، لمحكمة فوكوشيما Fukushima District Court:

صدر في أكتوبر من العام 2017 وبناء عليه ألزمت المحكمة كلا من الحكومة وشركة تيبكو دفع تعويض عن الضرر المتمثل بالكرب العقلي فقد وجدت المحكمة أيضا أن الحكومة كان بإمكانها أن تتوقع حدوث موجات تسونامي على ارتفاع يفوق ارتفاع المنشأة النووية بناء على أحدث المعلومات المتوفرة قبل حدوث الكارثة . وبناء عليه ، تبين للمحكمة أنه كان بإمكان الحكومة تجنب وقوع الحادث النووي لو أنها مارست كما يجب صلاحياتها الرقابية وأمرت شركة تيبكو باتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة موجات تسونامي . وقد أكدت المحكمة أن على الحكومة واجب حماية القاطنين في محيط المنشأة النووية وأنها أي الحكومة قد أخفقت في واجبها وذلك بعدم اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية وهو ما جعل المحكمة تصف سلوك الحكومة بغير العقلاني وغير القانوني . وما يميز حكم المحكمة عن الحكم الصادر عن محكمة مياباشي ، أنه حدد نسبة مسؤولية الحكومة وهي تعادل نصف مسؤولية مشغل المنشأة وذلك لأن المسؤولية الأساسية تقع على مشغل المنشأة أي شركة تيبكو .

حكم محكمة مقاطعة فوكوشيما في قضية انتحار :

حكم رابع فريد من نوعه تمثل في مسؤولية تيبكو عن حالة انتحار السيدة واتني³⁷ . فقد تقدمت عائلة السيدة واتني بدعوى أمام محكمة مقاطعة فوكوشيما مدعية على شركة تيبكو وتحملها مسؤولية مقتل السيدة واتني التي أقدمت على الانتحار عقب عملية الاجلاء من المنطقة التي تبعد 50 كم من المفاعل النووي فلم تبد الشركة أي مساعدة ولم تقم بأي خطوات لمساعدة السكان . وادعت العاللة أن الحادثة في المفاعل النووي قد تسببت مباشرة في مقتل الضحية التي عانت من اكتئاب شديد بعد الحادثة . يشكل الحكم سابقة قضائية في اليابان وربما في العالم وذلك لكونه أول حكم قضائي يقضي بتعويض عن ضرر تمثل في وفاة ضحية بسبب ما لحق بها من ضرر في الصحة النفسية أدى إلى انتحارها . فلم يعد الضرر عن الحادث النووي هو الاصابة باشعة نووية بل الاصابة بأمراض نفسية قد تؤدي إلى انتحارها .

الخاتمة : نتائج وتوصيات

طرح كارثة فوكوشيما تحديات قانونية لكل من الضحايا والحكومة والقضاء . فالتشريع النووي في اليابان يمتاز بنوع من التعقيد . فلكي يتم انشاء مفاعل نووي واحد لابد من تطبيق أكثر من 30 قانونا واتباع ما يقرب 60 اجراء اضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحالات الطوارئ وعمليات الاخلاء . لقد بلغ عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات تعويض بقيمة مليون وخمسمائة ألف شخص ويقدر قيمة التعويضات ب 110 بليون دولار امريكي . وتعد بذلك كما وصفها المراقبون بأكبر قضية في المسؤولية المدنية في تاريخ اليابان القضائي وربما العالمي³⁸ .

³⁷ Lisa Twaronite and Yuki Oda , Japanese court rules against nuclear operator in suicide suit, <https://www.reuters.com/article/uk-japan-nuclear-suicide/japanese-court-rules-against-nuclear-operator-in-suicide-suit-idUKKBN0GQ09T20140826>
last time visited 21/2/2021

³⁸ Weitzdorfer ,Liability for Nuclear Damages , op cit, p 123

وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف القضاء الياباني من قضايا التعويض عن الأضرار "غير المؤينة" أو غير الإشعاعية الناتجة عن كارثة فوكوشيما . ركزت الدراسة على الأضرار التي لحقت بالصحة النفسية للضحايا وقد قبلت المحاكم اليابانية دعاوى التعويض عما يعرف بالكرب العقلي محملة المسؤولية لمشغل المنشأة النووية (شركة تيبكو) من جهة وفي بعض الدعاوى كانت الحكومة أيضا شريكا في تحمل المسؤولية عن الكرب العقلي أيضا .

إن المعاناة التي تعرض لها سكان المناطق القريبة من المفاعل النووي في فوكوشيما وغيرهم من ضحايا الحوادث النووية في مناطق أخرى من العالم وإن كانت قليلة ولكن نتائجها وخيمة وممتدة إلى زمن طويل . فالضرر الناجم عن الحادث النووي هو ضرر مستدام ينتقل أيضا من جيل إلى جيل سواء كان ضررا بالمفهوم التقليدي أو بالمفهوم الواسع على نحو ما ذكر . والسؤال الذي يطرح هنا لماذا يلجأ الإنسان إلى استخدام الطاقة النووية وكل الدراسات العلمية تؤكد أن مضارها أكثر من فوائدها . وخير دليل على ذلك أن دولا كالمانيا وإيطاليا قررتا عدم الاعتماد نهائيا على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، بل إن دولا أعلنت أنها دولا غير نووية تحظر على نفسها استعمال الطاقة النووية بشكل قطعي³⁹ .

وبناء عليه ، تخلص الدراسة إلى 3 نتائج :

أولا : إن معايير الامان لاستعمال الطاقة النووية هي معايير تبقى غير ملائمة وغير كافية لمواجهة المخاطر المستجدة في قطاع الطاقة النووية .

ثانيا : لم يعد الضرر النووي يقتصر فقط على الإصابة المباشرة بالإشعاع النووية . فالضرر النووي هو الضرر الذي يصيب الإنسان في صحته وفي وجوده الاجتماعي والإنساني . فالإنسان لكي يعيش حياة كريمة على الدولة أن توفر له ظروف حياة سليمة وصحية تضمن له السلامة العامة . فكارثة فوكوشيما طرحت العديد من التحديات التي يتعين على القانونيين وعلماء الاجتماع والنفس والصحة العمل معا لدراسة الآثار المترتبة على مثل هذه الحوادث .

ثالثا: لقد تقدم بعض ضحايا فوكوشيما بدعاوى ضد شركات البناء التي صممت مفاعل دايتشي فوكوشيما ولكن القضاء الياباني رفض النظر فيها لعدم وجود نص قانوني . من هنا يبرز قصور القواعد القانونية النازمة للمسؤولية عن الضرر النووي سواء على المستويين الدولي أو الوطني .

وبناء على ذلك ، توصي الدراسة بالتالي :

أولا : الاتجاه الجدي نحو تدريس مادة قانون الطاقة وأنواعها بهدف نشر وعي قانوني خصوصا في الدول العربية التي تسعى بعضها إلى استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء أو بدأت بالفعل في استخدامها.

ثانيا: تدريب المحامين والقضاة على كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالطاقة النووية وتداعيات استعمالها.

ثالثا: ضرورة إعادة النظر في تحديد المسؤولية عن الضرر النووي . فمشغل المنشأة النووية وإن كان هو المسؤول الأول عن الحادث النووي وفقا للمعايير الدولية والوطنية، فقد آن الأوان لتوسيع أطراف المسؤولية لتشمل مصممي المفاعل النووي أيضا . وهو طرح يحتاج إلى دراسة متخصصة .

³⁹ راجع في هذا الصدد دراسة للباحثة: الطاقة النووية .. نحو الإلغاء الحتمي!، مجلة المشرق (مجلة محكمة) ، السنة 92، الجزء الأول، كانون الثاني -

قائمة المراجع:

- فرحات لونا، الطاقة النووية نحو الإلغاء الحتمي!، مجلة المشرق (مجلة محكمة) ، السنة 92، الجزء الأول، كانون الثاني - حزيران 2018.
- عبد اللطيف محمد أمين يوسف، مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي النووي والإشعاعي، المركز القومي للإصدارات، 2016.
- أبو طه ، وائل، الضرر النووي (المفهوم وشروط التحقق): دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2(89-120) ، ديسمبر 2016 .
- اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية ، 21 مايو 1963 ، الدخول حيز النفاذ 12 نوفمبر 1977
- اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية 29 يوليو 1960
- SHAW, Malcolm N. International Law, Sixth Edition, Cambridge University Press, 2008,
- BEYERLIN AND MARAUHN, International Environmental Law, Hart publishing Ltd, USA, 2011.
- HANDRLICA, Jakub, SANCIN, Vasilka, Earthquakes in Nuclear Liability conventions: a study in international disaster Law, Journal of Energy & Natural Resources Law
- Ximena Vasquez Maignan, The Japanese nuclear Liability regime in the context of international liability principles, p 9 in Japanese's compensation system for nuclear damage as related to the Fukushima Daiichi Nuclear Accident , OECD (Nuclear Energy Agency- organization for economic co-operation and development) 2012, https://www.oecd-neo.org/jcms/pl_14806/japan-s-compensation-system-for-nuclear-damage. Last acceded in 20/1/2021
- <https://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/SupplementaryMaterials/P1710/Languages/Arabic.pdf>; Last acceded 20/1/2021
- Joel Rheuben, Government Liability for Regulatory Failure in the Fukushima Disaster: An Australian Comparison, in Asia-Pacific Disaster Management, Simon Butt • Hitoshi Nasu • Luke Nottage Editors , Comparative and Socio-legal Perspectives , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2014.
- Julius Weitzdorfer, Liability for Nuclear Damages Under Japanese Law: Key Legal Problems Arising from the Fukushima Daiichi Nuclear Accident, in Asia-Pacific Disaster Management, Chapter 5 .
- Eric A. Feldman, Compensating the Victims of Japan's 3-11 Fukushima Disaster, Asian-Pacific Law & Policy Journal, Vol. 16:2.
- Joel Rheuben, Government Liability for Regulatory Failure in the Fukushima Disaster: An Australian Comparison, in Asia-Pacific Disaster Management, Simon Butt • Hitoshi Nasu • Luke Nottage Editors , Comparative and Socio-legal Perspectives , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2014.
- Hiroyuki Hase, Legal challenges to the operation of nuclear reactors in Japan , Nuclear Law Bulletin No. 100 , Volume 2018/1, p 48-50. <https://www.oecd-neo.org/law/nlb/nlb100.pdf> last time acceded 3/10/2020
- <https://www.psychenet.de/ar/mental-disorders/mental-disorders->

¹Kate Kelland, Mental health suffers most in major nuclear accidents, studies find, <https://www.reuters.com/article/us-health-nuclear-psychological-idUKKCN0Q42WG20150730>, last time visited 21/2/2021

The Lancet: From Hiroshima and Nagasaki to Fukushima -- Series highlights long-term psychological impact of nuclear disasters [https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736\(15\)60994-1.pdf](https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)60994-1.pdf)

Last time visited 21/2/2021

Claire Leppold , Tetsuya Tanimoto & Masaharu Tsubokura., Public health after a nuclear disaster: beyond radiation risks, Bulletin of the World Health Organization vol. 94 Published online: 30 August 2016 www.who.int/bulletin/volumes/94/11/15-168187/en/. Last accessed 8/11/2020.

Takuya Tsujiuchi , Mental Health Impact of the Fukushima Nuclear Disaster: Post-Traumatic Stress and Psycho-Socio-Economic Factors, 2015 United Nations University Jonathan M. Samet, Dayana Chanson, Fukushima Daiichi Power Plant Disaster: How many people were affected? 2015 Report (March 9, 2015).

CHERNOBYL : THE TRUE SCALE OF THE ACCIDENT 20 Years Later, UN Report Provides Definitive Answers, Ways to Repair Lives, 06/09/2005

Jun Shigemura Takero Terayama, Mie Kurosawa, Yuki Kobayashi, Hiroyuki Toda, Masanori Nagamine and Aihide Yoshino, Mental health consequences for survivors of the 2011 Fukushima nuclear disaster: a systematic review. Part 1: psychological consequences, Published online by Cambridge University Press, 20 March 2020.

Yoshitake Takebayashi¹ , Hiroshi Hoshino² , Yasuto Kunii³ , Shin-Ichi Niwa³ , and Masaharu Maeda, Characteristics of Disaster-Related Suicide in Fukushima Prefecture After the Nuclear Accident, Crisis (2020), 41(6).

Nuclear Law Bulletin No. 100 , Volume 2018/1 ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT , NEA NO. 7367, © OECD 2018, case law ,p 88 <https://www.oecd-neo.org/law/nlb/nlb100.pdf> تاريخ الدخول إلى الموقع 2020/8/ 22

Lisa Twaronite and Yuki Oda , Japanese court rules against nuclear operator in suicide suit, <https://www.reuters.com/article/uk-japan-nuclear-suicide/japanese-court-rules-against-nuclear-operator-in-suicide-suit-idUKKBN0GQ09T20140826>, last time visited 21/2/2021